

شركة مرسي مرسي علم للتنمية السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
القوانين المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
وكذا تقرير الفحص المحدود

فهرس

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٢ - ١	تقرير الفحص المحدود للقواعد المالية
٣	قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
٤	قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
٥	قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
٦	قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
٧	قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
٢٢ - ٨	الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣



تقرير الفحص المحدود لقواعد المالية

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتغيرات النافية المتعلقة بها عن ستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً للمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٤١٠) "الفحص المحدود لقواعد المالية الدورية لمنشأة والموزدي بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود لقواعد المالية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة يتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

١) تبين لنا عدم إعداد دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ولم تتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقدير أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.

٢) تبين لنا عدم تقدير الاستثمارات المالية في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل الشامل في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".



الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وعن أدانها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

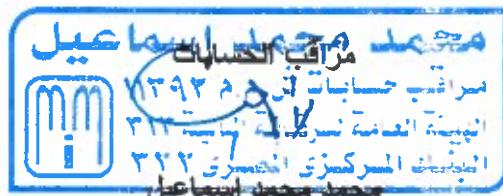
مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

١) تبين لنا أن رصيد حساب جاري المساهمين الدائن بمبلغ ٥,٤١٨ مليون جنيه مصرى خاص بالمساهم أحمد كمال محمد العليمي (المتوفى في ٢٠ يونيو ٢٠٢١) وما زال يظهر له رصيد بالقوائم المالية ويجب أن يتم توزيع ذلك الرصيد على ورثته طبقاً للإعلام الشرعي.

٢) يستوجب على الشركة إيجاد مصادر تمويل لإعادة تشغيل القرية وتتجدد التراخيص حتى تتمكن من مزاولة النشاط الأساسي لها.

٣) تبين لنا عدم وجود سجل للأصول الثابتة مثبت فيه (الأصول الثابتة - الإضافات - الاستبعادات - الإهلاك)، مما يؤدي إلى صعوبة الرقابة على أصول الشركة والتحقق من وجودها واقتمالها وسلامتها وعدم القدرة على احتساب القيمة الدفترية والإهلاك السنوي للأصول الثابتة بدقة وعدم القدرة على معرفة الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل أو يكون لديها حصر بأصولها وقيمة كل أصل على حدٍ وكذلك المتبقى في عمر كل أصل.

القاهرة في: ١٤ أغسطس ٢٠٢٣



شركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٢٠٢٢ ديسمبر ٣١	٢٠٢٣ يونيو ٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٣٢ ٧٧٣ ٩٧٨	٣٢ ١٨٣ ٦٩٩	(٤)	أصول ثابتة (بالصافي)
٣٤٦٢ ٣٩٥	٣ ٢٧٥ ٢٨٧	(٥)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٣٦ ١٨٦ ٣٧٣	٣٥ ٤٥٨ ٩٨٦		مجموع الأصول غير المتداولة
٢١٣ ٥٨٠	٢١٣ ٥٨٠	(٦)	المخزون (بالصافي)
٥٥٧ ٤٨٢	٥٥٧ ٤٨٢	(٧)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
٢١٣١ ٢٠١	٢ ١٧٨ ٣٦٣	(٨)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١٣٥١ ٥٤١	٥٧٠ ٩٦٨	(٩)	نقدية بالبنوك والصندوق
٤ ٢٥٣ ٨٠٤	٣ ٥٢٠ ٣٩٣		مجموع الأصول المتداولة
٤٠ ٤٤٠ ١٧٧	٣٨ ٩٧٩ ٣٧٩		اجمالي الأصول
٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٠)	حقوق الملكية
٤٣٥ ٢٥٨	٤٣٥ ٢٥٨		رأس المال
١٧١ ٧١٧	١٧١ ٧١٧		احتياطي قانوني
(١١ ٤١٣ ١٤٥)	(١٦ ٨٦٤ ٥٣٠)		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(٥ ٤٥١ ٣٨٥)	(١ ١٩٢ ٧٩٩)		(خسائر) مرحلة
٣٣ ٧٤٢ ٤٤٥	٣٢ ٥٤٩ ٦٤٦		صافي (خسائر) العام
٥ ٤١٧ ٥٢٦	٥ ٤١٧ ٥٢٦		مجموع حقوق الملكية
٥ ٤١٧ ٥٢٦	٥ ٤١٧ ٥٢٦		الالتزامات غير المتداولة
١٠٧ ٠٠٠	١٠٧ ٠٠٠	(١١)	جارى مساهمين دائن
١ ١٧٣ ٢٠٦	٩٠٥ ٢٠٧	(١٢)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١ ٢٨٠ ٢٠٦	١ ٠١٢ ٢٠٧		مجموع الالتزامات المتداولة
٤٠ ٤٤٠ ١٧٧	٣٨ ٩٧٩ ٣٧٩		اجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
 - تقرير الفحص المحدود مرفق.



المدير المالي

شركة هرنسى علم للتنمية السياحية

الطبعة الأولى ١٩٦٣

11

هـ ١٠ : ابریل ٢٠٢٢
٣٠ میونیخ

هـن ١٠ ابريل ٢٠٢٣
هـن ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

من ١٠ يناير ٢٠٣٣
٣٠ يونيو ٢٠٣٣

۲۰۳

نكلفة المبيعات
مجل أرباح (خسائر) الفترة المالية

مصرف فلات عمومية وإدارية
الإدارات الإدارية

$$(3) \quad (31) \quad (30) \quad (29) \quad (28)$$

۱۳۳۰

۱۳۲

(۷۱۶)

一一

一一

۹۳۶۷۸

1192799

إيرادات بيع استثمارات مالية صافية (خسائر) المطلية قبل الضريبة

الدخل

نصيب السهم من (خسائر) الفترة المالية	(١٣)
الإضاحات المرفقة تشير جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتحتها.	
صافي (خسائر) الفترة المالية	(١٩٢٧٩٩)
الصريح الموجّه	(١)

تقرير الفحص المبدول مرفق.

المدير المالي



شركة هرسي هرسي علم للتنمية السياحية

بيان المقدمة

شركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية

“شركة مساهمة مصرية”

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٢٠٢٣ من ١٠ أكتوبر حتى ٣٠ يونيو	٢٠٢٢ من ١٠ يناير حتى ٣٠ يونيو
٢٠٢٣ من ١٠ أكتوبر حتى ٣٠ يونيو	٢٠٢٢ من ١٠ يناير حتى ٣٠ يونيو

جنية مصرى

جنية مصرى

جنية مصرى

جنية مصرى

(٥٨٨٤٩٩)

(٧٥١٣٨٢)

(١٢٦٥٧٦٦)

(١٩٢٧٩٩)

صالفي (خسائر) الفترة المالية

يضاف و يخصم:

--

--

--

--

الدخل الشامل الآخر

(٥٨٨٤٩٩)

(٧٥١٣٨٢)

(١٢٦٥٧٦٦)

(١٩٢٧٩٩)

إجمالي الدخل الشامل

- تقرير الفحص المحدود مرافق.

المدير المالي



شركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية
أميرستان أسوان - المنيا

شركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

إيضاح	رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ جنية مصرى	٢٠٢٣ من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنية مصرى	صافي أرباح الفترة المالية قبل الضرائب
(١٢٦٥٧٦٦)	(١٩٩٢٧٩٩)	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥٤٠٤٣٣	٥٤٠٢٧٩	اهمال الأصول الثابتة
(٧٢٥٣٣٣)	(٦٥٢٥٢٠)	التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
١٢٤٣١٨	(٤٧١٦٢)	التغير في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
(٦٦٢٣٢)	(٢٦٧٩٩٩)	
(٦٦٧٢٤٨)	(٩٦٧٦٨١)	
--	--	ضرائب الدخل المسددة
(٦٦٧٢٤٨)	(٩٦٧٦٨١)	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١٩٧٨٠)	--	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
١٥٠٠٠	١٨٧١٠٨	(مدفوعات) لاقتناء الأصول الثابتة
١٣٠٢٢١	١٨٧١٠٨	مقوضات من بيع استثمارات مالية
--	--	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من
--	--	أنشطة الاستثمار
(٥٣٧٠٢٨)	(٧٨٠٥٧٣)	تسويات على (الخسائر) المرحلة
٥٤٠٨٦٧	١٣٥١٥٤١	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٣٨٣٨	٥٧٠٩٦٨	التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
		النقدية وما في حكمها في بداية العام
		النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة المالية

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير الفحص المحدود مرفق.

المدير المالي



فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٨	١- نبذة عن الشركة
٩ - ٨	٢- أسس إعداد القوائم المالية
١٧ - ٩	٣- السياسات المحاسبية المتتبعة
١٨	٤- الأصول الثابتة
١٩	٥- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١٩	٦- المخزون (بالصافي)
١٩	٧- عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٩	٨- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
٢٠	٩- نقدية بالبنوك والصندوق
٢٠	١٠- رأس المال
٢٠	١١- المخصصات والاضمحلال في قيمة الأصول
٢٠	١٢- داننون وأرصدة دائنة أخرى
٢١	١٣- نصيب السهم في (الخسائر)
٢١	١٤- المصروفات العمومية والإدارية
٢٢ - ٢١	١٥- القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٢	١٦- الموقف الضريبي
٢٢	١٧- أرقام المقارنة
٢٢	١٨- أحداث هامة

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

١) نبذة عن الشركة

١/١ الكيان القانوني والقوانين المنظمة

- تأسست شركة مرسى مرسى علم للتنمية السياحية "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام قانون ضمانت وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانتحما التفويضية بناء على عقد التأسيس المورخ في ٧ يونيو ٢٠٠٣ وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٠٠٣.

٢) غرض الشركة

- إقامة وتشغيل وإدارة قرية سياحية مستوى ٤ نجوم على مساحة قدرها ١٥٠ ألف متر مربع تقربياً بطاقة قدرها ٢٢٨ غرفة فندقية، ٤٦ وحدة إسكان سياحي تتكون الوحدة من عدد ١ غرفة ويتبع ذلك جميع الأنشطة المكملة والمتمثلة في مركز غطس، كافيتريات، مطاعم، ٢ حمام سباحة، مركز تجاري، سفاري ورحلات نقل داخلي لخدمة القرية على ألا يزيد إجمالي مساحة الوحدات المباعة عن ٥٠٪ من إجمالي مساحة الوحدات المستخدمة.

٣) مقر الشركة

- المقر الإداري: ١٦ ميدان أسوان - المهندسين - الجيزة.

- مقر النشاط: قرية بدورة السياحية - مركز شونى السياحى - مرسى علم - البحر الأحمر.

٤) التسجيل بالسجل التجارى

- بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٣ تم التأشير في السجل التجاري برقم إيداع ١٢٢٧ ورقم قيد ١٥٤٧٦ ، عمر الشركة ٢٥ عاماً تبدأ من ٨ يوليو ٢٠٠٣ حتى ٨ يوليو ٢٠٢٨ .

٥) السنة المالية

- تبدأ السنة المالية من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر من كل عام.

٦) اعتماد القوائم المالية

- تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ من قبل مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٢٣.

٧) أساس إعداد القوائم المالية

١/٢ اعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعتمدة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والصادر في ٧ أبريل ٢٠١٩ والقوانين واللوائح ذات العلاقة والتي تم تطبيقها على مدار العام المالي الا إذا ذكر خلاف ذلك، وإعداد القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة.

٢/٢ يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستثمارية، فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تمثل فيما يلي:

- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- المشتقات المالية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المتداولة في سوق نشط على أساس السعر المعطن لها في تاريخ المركز المالي وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي ليس لها سوق نشط

يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم والتي تتضمن أسلوب القيمة الحالية وأسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو الرجوع إلى القيمة الحالية لإدارة مالية مشابهة تقريراً للإدارة المالية التي تم تحديدها بالقيمة العادلة لها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقيير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقييرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣/٢ يتطلب إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقييرات وافتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية الدورية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال العام، وعلى الرغم من أن تلك التقييرات والافتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقييرات.

٣) السياسات المحاسبية المتبعة

١/٣ فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية.

١/١/٣ عملة العرض والقياس

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة القياس للشركة.

٢/١/٣ التقييرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية أن يتم الاعتماد على أفضل الافتراضات والتقييرات التي تضعها الإدارة وبما تراه مناسباً لوضع وتطبيق سياسات محاسبية تعكس الجوهر والمضمون الاقتصادي للمعاملات التي تتم والمتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة (إيرادات النشاط الجاري، أضمحلال الأصول، الصرائب المزجدة، القيمة العادلة للأدوات المالية)، وبناءً على ذلك فإن تلك التقييرات والافتراضات الموضوعة في ضوء أفضل البيانات والمعلومات المتاحة للإدارة قد تؤثر بشكل مباشر على قيم الإيرادات والتكاليف المرتبطة بتلك التقييرات وعلى قيم الأصول والالتزامات ذات العلاقة وذلك في حال اختلاف التقييرات الموضوعة في تاريخ إعداد القوائم عن الواقع الفعلي في الفترات المالية التالية، وذلك دون الإخلال بمدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للفترة الجارية.

٣/١/٣ التغير في السياسات المحاسبية

ويتمثل في التغير في المبادئ والأسس والقواعد والمارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وذلك بالتحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة محاسبية أخرى مقبولة، وفي إطار معايير المحاسبة المصرية، حيث يكون التطبيق التطوعي للسياسة الجديدة له الأثر الإيجابي على مدى تغيير نتائج تطبيق تلك السياسة على جوهر معاملات وعمليات الشركة وبما يترتب عليه من آثار على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ويتم إثبات آثار تلك التغير في السياسات باثر رجعي وإثبات تلك الآثار بالأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية (إن وجدت).

١/٢/٣ إثبات المعاملات بالدفاتر - عملة التعامل والعرض

يتم إثبات المعاملات بالدفاتر بعملة البيئة الاقتصادية التي تزاول بها المنشأة أنشطتها الرئيسية وهي الجنيه المصري، كما يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية في الدفاتر بترجمة تلك المعاملات إلى الجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السارية في تاريخ إثبات تلك المعاملات.

٢/٢/٣ المعاملات والأرصدة

يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ إعداد القوائم المالية طبقاً لأسعار الصرف السائدة في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي في ذلك التاريخ على أن يتم إدراج ناتج إعادة القياس بقائمة الدخل.

٣/٢/٣ الأصول الثابتة

يتم إثبات الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية - تكلفة الاكتتاب - على أن يتم إهلاك الأصل عندما يكون متاخماً للاستخدام أي عندما يصبح الأصل قابلاً للتشغيل الفعلي بالطريقة التي حدتها الإدارية وطبقاً للعمر الإنتاجي المقدر لكل أصل على حدة باتباع أسلوب القسط الثابت ويتم إدراج الإهلاك الخاص بكل فترة مالية كمصروف بقائمة الدخل وذلك طبقاً للمعدلات الآتية:-

معدل الإهلاك

%٢	مباني وإنشاءات
%١٥	آلات ومعدات
%١٠	أجهزة كهربائية
%١٠	وسائل نقل
%٢٠	حمام سباحة
%٧,٥	أثاث ومهام
%٢٠	أجهزة وبرامج كمبيوتر
%٢٠	الات وماكنات
%٢	محطات تحلية المياه
%٢٠	أجهزة اتصال وتكييف

وتتوقف رسمة المصروفات على القيمة الدفترية للأصل عندما يصل الأصل إلى الموقع، والحالة الذي اكتتبها في أي يصبح قادراً على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارية. يتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالـة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة، ويمكن قياس تكلفة الاكتتاب الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم تحويل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن العام المالي الذي تم تحمل تلك المصروفات خلاله.

يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الإنتاجي والمتوقع للأصول وإذا اختلف المتبقى من العمر الإنتاجي المتوقع بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إهلاكها على العمر الإنتاجي المتبقى بعد تعديله. بالإضافة إلى إعادة إحتساب قسط الإهلاك بعد خصم قيمة الإضمحلال لصافي قيمة الأصول على العمر الإنتاجي المتبقى على أن يتم إعادة إحتساب قيمة الإهلاك في حالة رد قيمة الإضمحلال مرة أخرى كما لو كان لم يتم إحتساب الإضمحلال من قبل.

النفقات اللاحقة على اكتتاب الأصول

قد تحتاج المكونات الرئيسية البعض للأصول الثابتة إلى استبدال على فترات زمنية ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي يختلف عن العمر الإنتاجي المقرر للأصل الأساسي وعلى ذلك إذا استوفت هذه الأصول شروط الاعتراف بالأصل ومن المحتمل أن يتحقق استخدام هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن للمنشأة قياس تكلفة اكتتاب الأصل بدرجة عالية من الدقة. إن النفقات التي تحدث لاستبدال أو تجديد مكونات الأصل يمكن المحاسبة عنها عند اكتتاب الأصول جديدة ويتم استبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر المحاسبية.

٤/٢/٣ مشاريعات تحت التنفيذ

يتم إثبات كافة التكاليف التي تتحملاها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بناء مشاريعات تحت التنفيذ وعند انتهاء استكمال الأصل يصبح جاهزاً للاستخدام في الغرض المنشاً من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

٥/٢/٣ أصول غير ملموسة

هي الأصول التي تحكم الشركة فيها ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية، وتنتج هذه الأصول عن تكاليف يتم تكبدها لاقتناء أصول غير ملموسة في حالة وجود درجة تأكيد عالية من تحقق المنافع الاقتصادية.

تتضمن تكلفة الأصل غير الملموس تكاليف شرائه أو تكاليف مباشرة وغير مباشرة متعلقة بإعداد الأصل غير الملموس للاستخدام في الغرض الذي اقتني من أجله، ويتم توقف الاعتراف بالتكاليف المحملة على الأصل غير الملموس عندما يكون الأصل في الحالة المطلوبة للتشغيل على أن يتم اختبار الأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي محدد للتحقق من اضمحلال القيمة وذلك بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة الدفترية سنويًا وكذلك عندما يكون هناك مؤشر على اضمحلال قيمة الأصل غير الملموس، ويتم إثبات أي زيادة في القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد كخسارة اضمحلال بقائمة الدخل.

٦/٢/٣ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية": الاعتراف والقياس، وبالتالي تم تعديل وإعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محددة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأ.

طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأ لإدارة الأصول المالية وخصائص التفقيض التقديري التعاوني للأصل المالي.

تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الانتمانية المتوقعة والتي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك الأصول بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.

بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

التأثير المحتمل على القوائم المالية

تقوم الإداره في الوقت الحالى بدراسة وتقيم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.

٧/٢/٣ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو الأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة

لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقييم القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار العاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية. أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٨/٢/٣ الأصول غير المتداولة المحافظ بها لغرض البيع

تمثل الأصول المحافظ بها لغرض البيع في الأصول التي من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسى من صفة بيع وليس من الاستمرار في استخدامها على أن يكون احتفال بيع الأصل عالياً وذلك من خلال خطة لبيع وتسيير الأصل ويتم قياس الأصول غير المتداولة المحافظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية لتلك الأصول وتحميم قائمة الدخل بالخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمة تلك الأصول – إن وجدت.

٩/٢/٣ المخزون

يقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية ليهما أقل ويتم الإثبات الأولى للمخزون بالتكلفة وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي تحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، ويتم تسعير المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة المتوسط المتحرك على أن يتم إعادة قياس وتقييم المخزون في نهاية الفترة المالية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية ليهما أقل مع تحميم قائمة الدخل بالانخفاض في قيمة المخزون المتقادم والبطيء الحركة لتحقيق مفهوم صافي القيمة البيعية لكافة أنواع المخزون.

١٠/٢/٣ العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقييرها في نهاية السنة عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

١١/٢/٣ الاحتياطيات

١/١١/٢/٣ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر، ومتنقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتراض.

٢/١١/٢/٣ الاحتياطيات الأخرى

يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطي آخر.

١٢/٢/٣ الدائنون والحسابات الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والحسابات الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البيضائع والخدمات التي تم استلامها.

١٣/٢/٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حال (قانوني، حكمي) أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه منافع اقتصادية مستقبلية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقيير موثق لمبلغ الالتزام، وإذا ما كان هناك تأثيراً هاماً للقيمة الزمنية للنقد فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم - قبل الضرائب - لأخذ هذا التأثير في الاعتبار، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقيير لها.

١٤/٢/٣ الاقتراض تكلفة الاقتراض

الاقتراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الشركة بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة، ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوصاً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائد الفعلية.

تكلفة الاقتراض

يتم تسجيل تكلفة الاقتراض كمصاروفات تحمل على العام الذي تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسملة تكاليف الاقتراض المتکدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الاقتصادية.

١/١٤/٢/٣ بدء الرسملة

تبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الموزهل لتحمل تكلفة

الاقتراض عندما:

- يتم الإنفاق على الأصل.

- تکد المنشأ تكلفة اقتراض.

- تكون الأنشطة الازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه

للغير محل تنفيذ في الوقت الحالي.

٢/١٤/٢/٣ تطبيق الرسملة

يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التي تتوقف فيها أعمال

الإنشاء الفعالة للأصل.

٣/١٤/٢/٣ التوقف عن الرسملة

- يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل

الأنشطة الجوهرية الازمة لإعداد الأصل الموزهل لتحمل تكلفة الاقتراض

للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه للغير.

- عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل الموزهل لتحمل تكلفة الاقتراض

ويكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء

باقي الأجزاء الأخرى فإنه يتبع التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض على

الأجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية الازمة لإعداد هذه

الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو بيعها للغير.

١٥/٢/٣ تحقق الإيراد

إيراد المبيعات

يتم الاعتراف بالإيراد عند تحقق واقعة البيع وذلك من خلال استلام العميل للبضاعة

(تحويل المخاطر والمنافع المؤثرة المرتبطة بملكية السلعة للعميل) وإصدار فاتورة

البيع.

التكلفة

يتم إثبات التكلفة عند حدوث واقعة البيع مباشرة.

١٦/٢/٣ الفوائد الدائنة

الفوائد الدائنة يتم الاعتراف بها على أساس نسبة زمنية أخذًا في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٧/٢/٣ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزامات في العام المالية التي تقر فيها الجمعية العامة هذه التوزيعات.

١٨/٢/٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع مصروفات المشتريات والمبيعات بما في ذلك المصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩/٢/٣ الأضمحلال في قيمة الأصول:

الأصول المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة - بخلاف المخزون والأصول الضريبية الموزجة - في تاريخ الميزانية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمتها وفي حالة وجود تلك المؤشرات يتم إعداد الدراسات لتحديد القيمة الاستردادية المتوقفة.

في حالة انخفاض القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إدراج خسائر الانخفاض في قيمة الأصل كمصرف في قائمة الدخل، وذلك بعد خصم أي فائض إعادة تقييم سبق تكوينه لنفس الأصل، وفي حالة ارتفاع القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين ولكن بعد خصم خسائر انخفاض نفس الأصل المحمول كمصرف والذي سبق إدراجها بقائمة الدخل.

الأصول غير المالية

حيث يتم الاعتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل كإيراد في قائمة الدخل إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها، ففي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة في نتيجة قيمة إعادة التقييم.

٢٠/٢/٣ ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة الموزجة كإيراد أو كمصرف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال

١/٢٠/٢/٣ ضرائب الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية الفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات ف يتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تناول قيم الالتزامات الأصول (الضريبة الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوفّع مدادها إلى (استردادها من الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب أو قوانين الضرائب السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة

الجارية، لا يتم عمل مقاصده للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢/٢٠/٢/٣ ضرائب الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام العملي التي لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية: الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشخص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقييم موقع الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعرف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر - عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والالتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصده للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة ويتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضرائب في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢١/٢/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال

تقوم إدارة الشركة بالعمل على تحقيق أهداف وسياسات إدارة رأس مال الشركة والتي تتضمن ما يلي:

- تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الشركة.
- التعامل مع عملاء تتمتع بدرجة عالية من الملاءة المالية منخفضة المخاطر.
- التأكد من الالتزام بالأنظمة والقوانين الموضوعة لحماية الاستثمار.
- التأكد من الالتزام بالإجراءات والقواعد التي تصدرها الجهات الحكومية، والتأكد من الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.
- التحقق من توافر الرقابة والمتابعة للنشاط.

٢٢/٢/٣ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٢/٢/٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة، كما تتضمن الالتزامات المالية الموردين وبعض الدائنون والحسابات الدائنة والقروض والسلفيات.

طبقاً لأسس التقييم المتتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٢/٢٢/٢/٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم، ويعتبر هذا الخطر محدوداً حيث تقوم الشركة بتوزيع مخاطر الائتمان على نوعية متعددة من العملاء تتمثل في عدد كبير من العملاء ذو سمعة حسنة بجانب الترتيبات القانونية والمستندات عند تنفيذ المعاملة نقل من خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

٣/٢٢/٢/٣ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المقبولات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

٤/٢٢/٢/٣ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة الذي قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال، ويعتبر هذا الخطر محدوداً حيث أن القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة بسعر فائدة ثابت.

٥/٢٢/٢/٣ خطر السيولة

تطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة ونظرًا للطبيعة الديناميكية للاشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة.

٦/٢٢/٢/٣ إدارة مخاطر رأس المال

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة.

تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي القروض والسلفيات مخصوصاً منها النقية، ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة بالإضافة إلى صافي القروض.

٤٤/٢/٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشتمل النقدية وما في حكمها على أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل قصيرة الأجل.

٤٥/٢/٣ الارتباطات التعاقدية في اقتناء أصول ثابتة في المستقبل
لا توجد ارتباطات تعاقدية في اقتناء أصول ثابتة في المستقبل.

٤٦/٢/٣ الالتزامات العرضية والمسئوليات الاحتمالية
لا توجد التزامات عرضية ومسئوليّات احتمالية.

٤٧/٢/٣ القيمة الدفترية للأصول المعطلة
لا توجد أصول معطلة لدى الشركة

٤٨/٢/٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيّرة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

٤٩/٢/٣ مزايا العاملين

٤١ نظام التأمينات والمعاشات

يوجد لدى الشركة نوع واحد من نظم المعاشات وهو نظام الاشتراكات المحددة وفيه تقوم الشركة بسداد اشتراكها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي، ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها، ويعرف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

٤٢/٢/٣ حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم تخصيص نسبة من صافي أرباح العام لتوزيعها على موظفي وعمال الشركة طبقاً للقواعد التي يقرّها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة ولا يتم تسجيل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح قبل اعتماد الجمعية العامة.

٤٣/٢/٣ معايير المحاسبة المصرية المعدلة

صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية على أن يتم العمل بها اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦.

٤٤/٢/٣ الدخل الشامل الآخر

يشمل بنود النخل والمصروف (بما في ذلك تسويات إعادة التمويل والتي لا يعترف بها في الأرباح أو الخسائر) "قائمة الدخل" طبقاً لما تطلبها أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى.

٤٥/٢/٣ إجمالي الدخل الشامل

هو التغير في حقوق الملكية خلال العام والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالك بصفتهم هذه، ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كلاً من "الأرباح أو الخسائر" و"الدخل الشامل الآخر".

٤) الأصول الشابة

الإيضاحات المتممة للقائم المالي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٥) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	شركة الأهرام للطباعة والتغليف
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٤٦٢٣٩٥	٣٢٧٥٢٨٧	
٣٤٦٢٣٩٥	٣٢٧٥٢٨٧	

٦) المخزون (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	إيضاح	رقم	مشربات كحولية
جنيه مصرى	جنيه مصرى			مخزون قطع غيار
٢٠٩٨٠٠	٢٠٩٨٠٠			مستلزمات صيانة
١٥٢٠٠٠	١٥٢٠٠٠			
٦١٥٨٠	٦١٥٨٠			
٤٢٣٣٨٠	٤٢٣٣٨٠			
(٢٠٩٨٠٠)	(٢٠٩٨٠٠)	(١٥)		يخصم الانخفاض في قيمة المخزون الصافي
٢١٣٥٨٠	٢١٣٥٨٠			

٧) علاء وأوراق قبض (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	إيضاح	رقم	علاء
جنيه مصرى	جنيه مصرى			أوراق القبض
١٥٨٥٨٠٠	١٥٨٥٨٠٠			
١٠٨٨٥٣٥	١٠٨٨٥٣٥			
٢٦٧٤٣٣٥	٢٦٧٤٣٣٥			
(٢١١٦٨٥٣)	(٢١١٦٨٥٣)	(١٥)		يخصم الانخفاض في قيمة العلاء وأوراق القبض الصافي
٥٥٧٤٨٢	٥٥٧٤٨٢			

٨) مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	إيضاح	رقم	إيرادات مستحقة
جنيه مصرى	جنيه مصرى			مدينة الملكية الجزئية
٥١٥٢١١٢	٥١٥٢١١٢			مدينون إيجارات
٨١٠٧٦٩	٨١٠٧٦٩			مصلحة الضرائب
٧٣٠١٧٣	٧٣٠١٧٣			تأمينات لدى الغير
١٤٠٥١٨	١٤٠٥١٨			عهد وسلف عاملين
--	--			أرصدة مدينة أخرى
--	٤٧١٦٢			
٤٤٩٧٤١	٤٤٩٧٤١			
٧٢٨٣٣١٣	٧٣٣٠٤٧٥			
(٥١٥٢١١٢)	(٥١٥٢١١٢)	(١٥)		يخصم الانخفاض في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى الصافي
٢١٣١٢٠١	٢١٧٨٣٦٣			

الإضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٩) نقدية بالبنوك والصناديق

٢١٧٧٢٠٦

<u>٢٠٢٢ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٣ يونيو ٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٣٥١٥٤١	٥٧٠٩٦٨	البنك التجارى الدولى
-	-	ودائع
<u>١٣٥١٥٤١</u>	<u>٥٧٠٩٦٨</u>	

١٠) رأس المال

- حدد رأس المال الشركة المرخص به بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى.
- حدد رأس المال الشركة المصدر بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى موزع على ٥٠ مليون سهم (أسهم نقدية) القيمة الأساسية للسهم ١ جنيه مصرى وبيان رأس المال كما يلى:-

<u>نسبة المساهمة</u>	<u>رأس المال المصدر</u>	<u>عدد الأسهم</u>	<u>الاسم</u>
<u>وال مدفوع بالكامل</u>			
٪١٤,٣١	٧١٥٥٨٢٥	٧١٥٥٨٢٥	شاهيناز محمد سالم مصطفى
٪١٤,٣٢	٧١٦١٠٠٣	٧١٦١٠٠٣	شادن أحمد كمال محمد العليمي
٪٢٦,٢٤	١٣١٢٢٠٠٥	١٣١٢٢٠٠٥	عمر أحمد كمال محمد العليمي
٪١٣,٤٤٠	٦٧٢٠٢١٧	٦٧٢٠٢١٧	خالد عبد الله محمد عبد الله سلام
٪٤,٧٥	٢٣٧٢٨٧٥	٢٣٧٢٨٧٥	شركة ذهب للسياحة
٪٢,٧٧	١٣٥٩٣٥٣	١٣٥٩٣٥٣	باسم فتحى حسن إبراهيم
٪٢,٢٤	١١١٩٤٧٩	١١١٩٤٧٩	محدث أحمد السيد أحمد يوسف
٪٢٢,٠٠	١٠٩٨٩٢٤٣	١٠٩٨٩٢٤٣	مكتتبون آخرون
<u>٪١٠٠</u>	<u>٥٠٠٠٠٠٠</u>	<u>٥٠٠٠٠٠٠</u>	

١١) المخصصات والاضمحلال في قيمة الأصول

<u>إضاح رقم</u>	<u>الرصيد في ٢٠٢٢ يونيو ٣٠</u>	<u>المستخدم خلال العام</u>	<u>المكون خلال العام</u>	<u>الرصيد في ٢٠٢٣ يناير ١</u>	
	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
(١)	٢٠٩٨٠٠	-	-	٢٠٩٨٠٠	الانخفاض في قيمة المخزون
(٢)	٢١١٦٨٥٣	--	--	٢١١٦٨٥٣	الانخفاض في قيمة العملا وآوراق القبض
(٣)	٥١٥٢١١٢	--	--	٥١٥٢١١٢	الانخفاض في قيمة المدينون والأرصدة العدينة الأخرى
	١٠٧٠٠٠	--	--	١٠٧٠٠٠	مخصص ضرائب (ضمن الالتزامات المتداولة)
	<u>٧٥٨٥٧٦٥</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>٧٥٨٥٧٦٥</u>	

١٢) دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>٢٠٢٢ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٣ يونيو ٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٨٧٩٨٠٠	-	دائع شراء أراضي
٢٩٣٤٠٦	٩٠٥٢٠٧	دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى
<u>١١٧٣٢٠٦</u>	<u>٩٠٥٢٠٧</u>	

(١٢) نصيب السهم في (الخسائر)

من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	صافي (خسائر) الفترة يقسم:
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(١٢٦٥٧٦٦)	(١١٩٢٧٩٩)	
٥٠	٥٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة
<u>(٠٠٠٤٥)</u>	<u>(٠٠٠٤٦)</u>	نصيب السهم من أرباح الفترة (جنيه مصرى / سهم)

(١٤) المصروفات العمومية والإدارية

من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٧٨٥٤٣	٢٤٩٨١٥	أجور ومرتبات وما في حكمها
<u>٣٥٦٢٨٧</u>	<u>٤٥١٢٨٧</u>	مصروفات عمومية وإدارية أخرى
<u>٧٣٤٨٣٠</u>	<u>٧٠١١٠٢</u>	

(١٥) القيمة العادلة للأدوات المالية

- تمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتنبأ من الأصول المالية أرصدة النقية بالبنوك والخزينة والعملاء وأوراق القبض وبعض الحسابات المدينة، كما تتضمن الالتزامات المالية بعض الحسابات الدائنة والحسابات الجارية الدائنة.

١/١٥ القيمة العادلة

- طبقاً لأسس تقدير الأصول والالتزامات المالية الواردة بالإيضاحات المتممة للقواعد المالية فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات تمثل تقديرًا معقولاً لقيمتها العادلة.

٢/١٥ خطر العملات الأجنبية

- يتمثل خطر العملات في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقدير الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية، وهذا الخطر تأثيره منعدم حيث أن كل تعاملات الشركة بالجيئه المصري.

٣/١٥ خطر سعر الفائدة

- يتمثل خطر سعر الفائدة في اعتماد تمويل رأس المال العامل على البنوك (أرصدة دائنة) كأحد مصادر التمويل ويتمثل خطر الفائدة في تغيرات أسعار الفائدة، وهذا الخطر تأثيره منعدم حيث أن الشركة لا تعتمد على تمويل البنوك وإنما على التمويل الذاتي من خلال نشاط الشركة.

٤/١٥ خطر السيولة

- يتمثل خطر السيولة في عدم مقدرة الشركة على سداد الالتزامات المتداولة ونظرًا لزيادة الأصول المتداولة للشركة عن الالتزامات فإن خطر السيولة يعد منخفضاً.

٥/١٥ خطر الائتمان

- يمثل خطر الائتمان في مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد مداليونياتهم ويعتبر هذا الخطر إلى حد كبير نظراً لأن معظم المديونيات تتمثل في مندوبي حركة السداد بالنسبة لهم ضعيفة حيث أنها تمثل سداد مسحوبات خلال العام وجزء بسيط من مديونيات سابقة.

٦) الموقف الضريبي ١/١٦ ضرائب الدخل

- تخضع الشركة لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

- تم منح الشركة فترة إعفاء بداية من ١ يناير ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- يتم تنفيذ الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وسداد الضرائب المستحقة عليها من واقع الإقرارات.

٢/١٦ ضريبة كسب العمل

- تم فحص الشركة حتى عام ٢٠١٠ ولا يوجد فروق عن تلك الفترة التي تم فحصها.

٣/١٦ ضريبة القيمة المضافة

- تم فحص الشركة حتى عام ٢٠١٦ وقامت الشركة بالطعن رقم ٤٢٥٠٦ لسنة ٧٣ قضائية وقد حصلت الشركة على حكم محكمة القضاء الإداري بتعديل فروق الضريبة.
- جاري فحص السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ من قبل المأمورية.

٤/١٦ ضريبة الخصم والإضافة

- تم فحص الشركة حتى عام ٢٠٠٩ ولا يوجد أي فروق عن الفترة السابق فحصها ولم يتم فحص باقي السنوات حتى تاريخه.

٥/١٦ ضريبة الدعم

- تم فحص الشركة حتى عام ٢٠٠٦ وطلبت الشركة إعادة الفحص وجاري تحديد موعد إعادة الفحص ولم يتم فحص باقي السنوات حتى تاريخه.

١٧) أرقام المقارنة

- يتم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للقواعد المالية بما يتماشى مع تبويب العام الحالي كلما احتاج الأمر لذلك ويتم الإفصاح عن تلك التبويبات عند إجرائها.

١٨) أحداث هامة

- حيث وأن ظهر فيروس كورونا المستجد (Covid ١٩) في بداية العام المالي ٢٠٢٠ في عدة دول بالعالم الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب اقتصادي غير محدود الأثر وقد قامت جمهورية مصر العربية باتخاذ العديد من التدابير الاحترازية سواء الاقتصادية أو الصحية منها وذلك تماشياً مع ما اتخذته العديد من دول العالم إلا أنه يصعب حالياً تقدير الآثار المحتملة على القواعد المالية المتربعة على انتشار الوباء كأحداث هامة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المعتمدة خلال عام ٢٠١٩ على أن تحل محل المعايير السابقة وتتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير السابقة، على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ووفقاً لبيان الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ في ١٢ أبريل ٢٠٢٠ فقد وافقت اللجنة العليا "مراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى" على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها على القواعد المالية الدولية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن يتم تطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القواعد المالية السنوية في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٧١) لسنة ٢٠٢٠ في ١٧ سبتمبر وما لحقه من مراسلات مؤيدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية فقد تم تأجيل أثر كل من معيار (٤٧) الأدوات المالية وعيار (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء ومعيار (٤٩) عقود التاجر وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١. إلا أنه قد صدر بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (٤٧) على أن يتم إدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بدءاً من يناير حتى ديسمبر ٢٠٢١ مع الالتزام بالإفصاح الكافي.